مجلة

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

إسلامية فكرية ثقافية محكمة

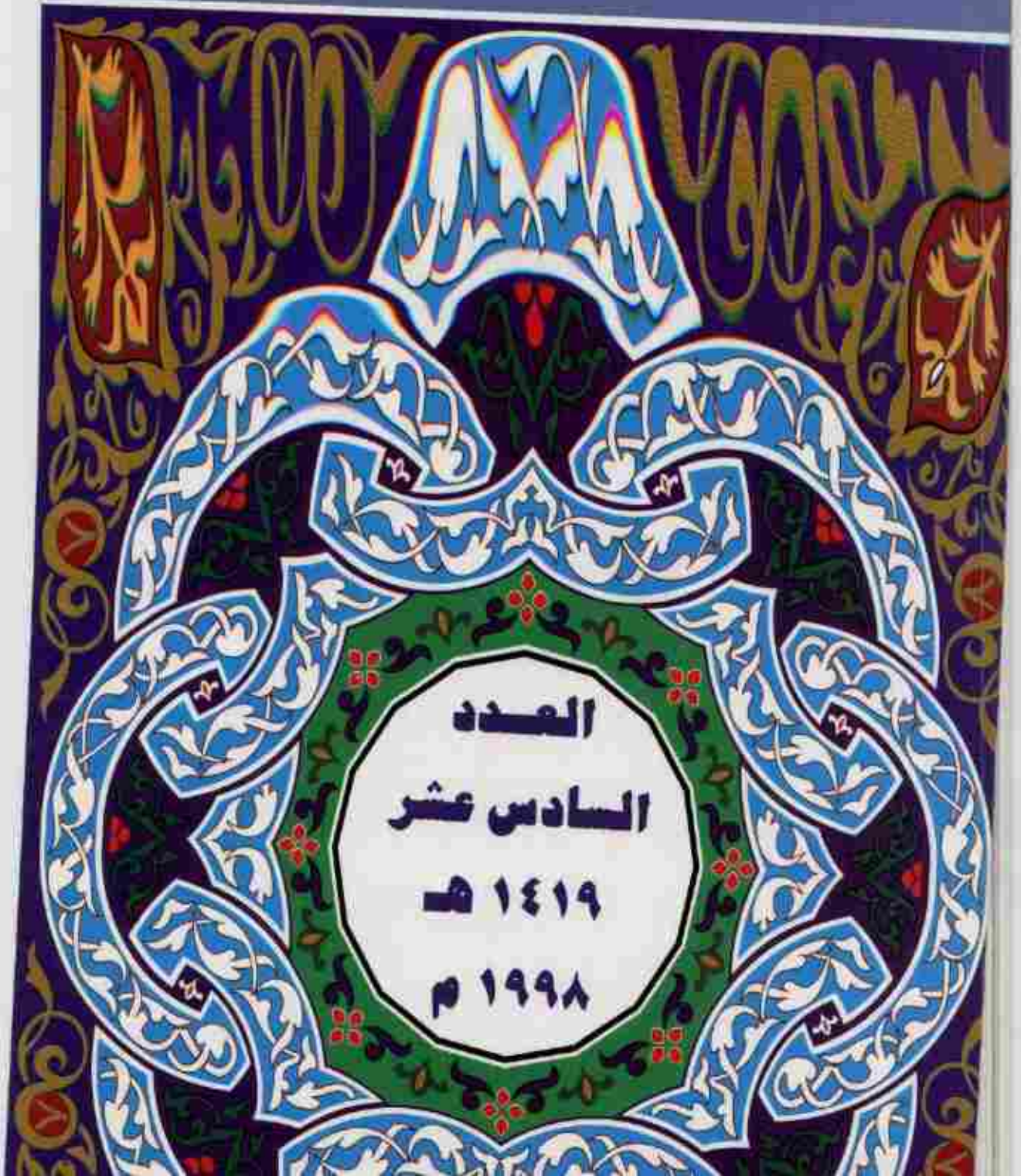

العدد

السادس عشر

١٤١٩ هـ

١٩٩٨ م

المحتـــــــويات

- الافتتاحية ـــــــ ٧ – ٨

بحـوث الشـريعة

- اللاجئون والنازحون في الشريعة الإسلامية ـــــــ ٩ – ٣٢

أ.د. محمد عقله

- ترتيب نزول القرآن ـــــــ ٣٣ – ٤٩

أ.د. محمد علي الحسن

- شبهات حول تفسير الرازي «عرض ومناقشة» ـــــــ ٥١ – ٧٣

د. عيادة بن أيوب الكبيسي

- في مفهوم التكفير ـــــــ ٧٥ – ١٠٥

د. خليل أبو رحمة

بحـوث اللغة العربية

- البلاغة والنقد بين الاتصال والانفصال ـــــــ ١٠٧ – ١٢٠

أ.د. مازن المبارك

- العمل النحوي مشكلة ونظريات للحل ـــــــ ١٢١ – ١٥٣

أ.د. فخر الدين قباوة

- مقومات الدلالة النحوية، قراءة في بعض الخصائص ـــــــ ١٥٥ – ١٨٧

د. رشيد أحمد بلحبيب

- المعاضلة بين القراءة القرآنية والحديث الشريف في «النبيء» ـــــــ ١٨٩ – ٢١٣

د. عبداللطيف محمد الخطيب

- أبنية الأسماء واتجاهات التأليف فيها ـــــــ ٢١٥ – ٢٢٨

د. ظافر يوسف

العمل النحوي مشكلة ونظريات للحل

الأستاذ الدكتور فخر الدين قباوة

قسم اللغة العربية، جامعة حلب

يرى العلماء أن اللغة أداة تعبيرية للتواصل بين أصحابها، تنقل الأفكار والعواطف والأخيلة والتجارب، بأخصر ما يحتمله التعبير البشري، وهذا فهم جيد للوظيفة اللغوية، يمكننا أن نضيف إليه عنصراً جوهرياً آخر، هو العلاقة الحميمة بين الناطقين باللغة الواحدة، وما تثيره فيهم من اندفاع وتعاطف، نجيز لأنفسنا أن نسميهما بالانفعال اللغوي.

فالعربي مثلاً إذا كان في بلد أعجمي مقاطع العربية، وطرق سمعه عبارات ذات رنين عربي، تراه يندفع بحماسة وتودد إلى مصدر الصوت، ويستجيب لذلك الانفعال على غير وعي أو إرادة أو تفكير. وكذلك حال أبناء اللهجة الواحدة، حين يلتقون في بلد بعيد عن وطنهم الأم، تراهم يمثلون خلية يشد أطرافها وحدة اللسان، وما تضمه من حماسة وانفعال.

تلك حقيقة واقعة، هي جزء من طبيعة الحياة اللغوية. ولكي تكون لغة العرب قريبة من هذه الطبيعة، لم تكتف بالتمثل الإنساني الخارجي للانفعال المذكور، وإنما أقامت بين عناصرها في التعبير علاقات حميمة أيضاً، تشبه ما يخالج نفوس أبنائها من التواصل اللغوي، وتظهر في شكل تأثر متبادل بين الكلمات، فلما نجد له نظيراً في سائر اللغات.

ظاهرة العمل النحويّ

وقد لاحظ النحاة القدماء ألوان ذلك التأثر، وتتبعوا أمواجه ومنعطفاته ومصادره، فتبين لهم أن التركيب النحوي عند العرب ليس جمعاً آلياً للمفردات، يحتفظ فيه كل منها بشخصيته المتميزة كما كانت قبل، بل هو تشكيلُ تعبيرٍ متفاعل يؤثر بعضه في بعض، وتتسرب بين عناصره ومضات من التجاوب والتعاطف، حتى يكوّن وحدة حيوية متكاملة للدلالة على المعنى المقصود. فإذا دخل في تركيب معين عنصر لغوي طارئ، أو أبدل به آخر سرت أمواج انفعالية جديدة، لتحدث ضرباً من التلوين التعبيري، تتوزعه تضاعيف العبارة كأمواج الكهرباء، ويتوضع فيما حوله من المفردات، معبراً عن الوظائف والعلاقات التي دخل لها في الكلام. ولولا حظنا نحو

الطفلُ نائمٌ أظنّ الطفلَ نائماً كان الطفلُ نائماً إنّ الطفلَ نائمٌ كأنما الطفلُ نائمٌ لا تضحك وتشربَ لا تَضحكْ وتَشربُ لا تَضحكْ وتَشربُ لا تَضحكُ وتَشربُ لا تَضحكُ وتَشربَ لتبدى لنا ألوان من التأثر في الاسمين والفعلين، لا تغيب معالمها وصورها ودلالاتها عن دارس أو باحث. وقد يكون هذا التأثر أبعد مدى في المكان والزمان، كالذي نراه في الاستدارة التشبيهية التي تشغل عدة أبيات من الشعر، أو في «رُبَّ» وما تمتد فيه عبارتها أحياناً من شعر أو نثر.

وفي مقابل هذا لاحظ النحاة أيضاً أن تغيراً ما في لفظ من العبارة يصاحبه تبدل في المعنى من جهة، وتأثير في الوظائف والعلاقات بين المفردات من جهة ثانية، ووجود عناصر جديدة لم يكن لها حضور من قبل. فقولك: «العصفورُ داخلُ القفصِ الآنَ» يعني أنه يدخله ولما يَصِرْ فيه. أما قولك: «العصفورُ داخلَ القفصِ الآنَ» فإنه يعني أن قد دخله من قبل وهو حبيس فيه الآن. أي أن التركيب الجديد يحمل معنى الوجود في الداخل، وهو ذو وظيفة دلالية لعنصر طارئ، لم يكن له حظ في الجملة السابقة. ولتحقيق حضور هذه الوظيفة الطارئة والعنصر الدخيل، وتلمس وجوده، ترى أنك تستطيع استبدال العصفورة بالعصفور في الجملة الثانية، فتقول: العصفورةُ داخلَ القفصِ الآنَ. ويتعذر عليك ذلك في الجملة الأولى، إذا لم تلحق التاء، قائلاً: العصفورةُ داخلةُ القفصِ الآنَ. والسر في هذا أن «داخل» في هذه الجملة هو فعل الحيوان نفسه. في حين أنه في الجملة الثانية هو ظرف لأصلة له بما يعمل الحيوان، وإنما يحدد مكان ذلك العمل ويحيط به في الوجود.

وعلى ذلك تستطيع أن نفهم معنيين مختلفين، لقول الشاعر:

أحِبُّكِ، يا ظَلُومُ، وأنتِ مِنِّي مَكانُ الرُّوحِ، مِن جَسَدِ الجَبانِ

إذا روي برفع «مكان» ونصبه. فالرفع يعني أن المخاطبة هي المكان الذي تسكنه روح الجبان، في حين أن النصب معناه كونها هي في مكان روح الجبان، تحل محلها وتقوم مقامها من جسمه. وفي ضوء هذا نرى أن لآخر بيت النميري:

فأوقدتُ ناري، ثُمَّ أثقبتُ ضَوءَها وأخرَجتُ كَلبي، وهُوَ في البَيتِ داخِلُهْ

إذا أغفلنا ما قبله في العجز يحتمل أن يكون الدخول حاصلاً ماضياً، أو أنه جارٍ آنذاك. ولكن إذا راعينا قوله «في البيت» وأضفنا إليه «أخرجت كلبي» تعين المعنى الأول، وأصبح الثاني قصياً. ولو استخدمنا مصطلحات النحويين والبلاغيين لقلنا: إن «داخل» خبر فإنٍ للضمير «هو»، والخبر

الأول هو متعلَّق الجار والمجرور. وقد يكون «داخل» بدلاً من الخبر المحذوف، جيء به للتوكيد والتحقيق. وهذا خلاف ما ذهب إليه ابن جنيّ (ت ٣٩٢) والمرزوقي[١] (ت ٤٢١)، حين زعما أن البدل هو من «في البيت»، لا من الخبر المحذوف. ولو صح ما ذهبا إليه لكانت الرواية «داخلَه» لأن محل الجار والمجرور هو النصب، والبدل تابع لما أبدل منه.

فإن قيل: لعلهما يريدان بالجار والمجرور المتعلَّق المحذوف، فتسمحا في التعبير جرياً على عادة النحاة، أو مرادهما أن الشاعر قصدُه نصب اللام، ورفعُها تهرب من الإصراف. قلنا: يدفع هذا وذاك ما فسر به المرزوقي المراد بنحو: زيد داخلُ البيتِ وخارجُه. فهذه العبارة تص بأن الدخول عمل يقوم به الكلب، وليس مما وقع وانتهى من قبل.

وقد تنبه جمهور النحاة قديماً إلى هذا التبادل في التأثير بين المضمون والتعبير، وتوقفوا طويلاً عند مثل: «ما أبعد العيب»، ليستعرضوا المعاني المختلفة، إذا فُتحت الدال أو رُفعت، ونُصب العيب أو رُفع أو جُرّ، ليكون تعجب أو استفهام أو نفي، ومن هذا المنطلق، شرعوا يتابعون انفعال المفردات والتراكيب، ويرصدون مساراته ومنعطفاته، ويسجلون الخطوط البيانية الضابطة، ليكتشفوا أسرار التعبير والحقائق التي تفسره، وتبين تموجاته وألوانه المختلفة.

لقد تحقق لديهم أن ثمة واقعاً نحوياً، يتبدى في التركيب، ويغيب إذا تميزت المفردات وتفلتت من روابط التعبير. ثم رأوا أن هذا الواقع حدث حاضر لا شك فيه، يلازم الكلام العربي الصحيح، ويتلون بمقاصده وصيغه، فما كان منهم إلا أن نسبوه إلى النحو، وأسموه بالعمل النحويّ.

العمل الإعرابيّ

إن نسبة هذه الظاهرة إلى النحو تقتضي النظر والتحقيق. فالمشهور أن النحو هو من الزاوية النظرية[٢]: «علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة، من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها»، وهو من الناحية العملية إيضاح المعنى وبيانه، لأن الإعراب لغة هو الإبانة، أي الإبانة عن المعاني بالألفاظ على لغة العرب.

(١) شرح الحماسة ص ١٦٩٧-١٦٩٨.
(٢) المقرب ص ٤٥.

٢- إعراب التركيب :

وهو علم الإعراب، أي «أصول تُعرف بها أحوال تركيب كلام العرب». وهذا نراه منثوراً في كتب النحاة، لأنه قام على دراسة الكلام العربي، وملاحظة سلوكه وخصائصه في الجمل والعبارات، واستخلاص القواعد والأحكام الضابطة لأدائه. وقد ضم في طياته جميع مفردات اللغة، ولم يخص المعربات فحسب، رغم أن ظاهر الاهتمام بالإعراب. بل لقد شمل أيضاً الجمل بأنواعها ومواقعها، مع أنها بعيدة جداً من علامات الإعراب ودلالاتها الوظيفية.

وأقدم ما عرف من هذا العلم قول علي، رضي الله عنه [١]: «الكلام كله اسم وفعل وحرف والاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى، والحرف ما أنبأ عن المعنى ليس باسم ولا فعل. والفاعل مرفوع وما سواه ملحق به، والمفعول به منصوب وما سواه ملحق به، والمضاف إليه مجرور وما سواه ملحق به». ثمكانت بعده جهود أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩) في كتابه «المختصر»، وجهود تلاميذه ومن خلفهم في الآثار الباقية حتى يومنا هذا.

والحق أن بذور ذلك العلم قد أنبتت فروعاً، أزهرت في العقود الأخيرة من القرن الأول، وأثمرت جنى متعدد التوجهات والآراء والأحكام، حتى ضاق بعض القدماء بذلك، وعبر عما يصيب النحوي المتخصص، من تجاوز للحاجات اللغوية، هذا القاسم بن مخيمرة (ت ١٠٠) يقول: «النحو أوله شغل، وآخره بغي» [٢]. وأنت معي في زن ما يقوله ذو دلالة تاريخية حقيقية ظاهرة، تغير كثيراً مما تعارفه المؤرخون لهذا العلم، وتفرض إعادة النظر في ذلك كله.

٣- إعراب البنية :

وهو دلالة الحركات في بنية المفردات على المعاني الصرفية التي تتضمنها. فقد ذهب بعض المتقدمين من النحاة إلى أن هذه الحركات وما يشبهها هي إعراب أيضاً. فقولك «مضرب» يختلف معناه بكسر الميم وضمها وفتحها، مع فتح الراء وكسرها. وكذلك «همزة» بضم الهاء، مع فتح الميم وسكونها، وفتح الهاء مع فتح الميم وسكونها أيضاً. وفي الأفعال يبدو الاختلاف الدلالي كذلك. فقولنا «علم» يكون لضبط العين واللام أثر ظاهر في تغير المعنى، بين المعلوم والمجهول والتعجب،

(١) أمالي الزجاجي ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ ونعيم الأنباء ١٤ : ١٨ - ٥٠ ونزهة الألباء ص ١ - ٦ والأشباه والنظائر ١ : ٧ ، ٨ وشرح قواعد الإعراب ص ٦٣ .

(٢) صبح الأعشى ١ : ١٧١ . والقاسم هذا كان مطلعاً من رجال الحديث، فهو يتحدث عما يمارسه في التعليم، ويوضحه للتلاميذ والطلبة من أصول النحو وفروعه المتكاثرة في عصره.

وكون العلم كالغريزة والسجية، ثم إن الفرق واضح بين «يَدُقُّ» بكسر الدال، وبينه بضمها.

ولسوف نرى أن أبا الأسود الدؤلي، حين قام بإعراب القرآن الكريم ونقط المصاحف، ضبط بذلك حركات بنية الكلمات، وحركات أواخرها، فكان أول من حقق معنى إعراب البنية، كما بسطناه [1]. ولما استبدل العملية [2]: «انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعاب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير». وإذا حلّلنا كلا المعنيين تبين أن النحو يضم أحكام صيغ المفردات متميزة، وأحكام تراكيبها في كلام، أي يضم ما يعرف بالإعراب والصرف خلافاً لبعض المتأخرين والمعاصرين، في حين أن العمل الذي نحن أمامه إنما يتبدى في التراكيب، لا في صيغ المفردات، أي في الإعراب دون الصرف. ولذا ترانا نصيب كبد الحقيقة، إذا نسبناه إلى الإعراب وحده، ونفينا نسبته إلى النحو كله، لنزيل ما قد يعتري الأذهان من تدخله في بنى الكلمات مفردة قبل التركيب. إنه إذاً عمل إعرابي.

ولكي يكون بحثنا مبنياً على وضوح ودقة، يجدر بنا أن نبسط الدلالة العلمية للإعراب المتسرب إلى تضاعيفه العملُ، سارياً في أوصاله ومتحكماً في مسيرته. وهنا نجد أنفسنا إزاء مصطلح تجاذبته دلالات نحوية مختلفة يمكننا حصرها فيما يلي:

١. الإعراب التعبيري:

وهو التعبير عن الوظائف التركيبية والمعاني النحوية والعلاقات والدلالات العناصر الكلام، بالنسق والنمط والصوت صياغةً وأداءً، أو بالصوت وحده أداءً. وهذا - كما ترى - يقوم به المتكلم أو القارئ، وهو أقدم معنى للإعراب في تاريخ الاصطلاح، حتى لقد نُسب إلى يعرب بن قحطان أنه قال [3]:

ولَفْظُكَ أعربِهْ، بأحسنِ منطقٍ فإنّكَ مرهُونٌ، بما أنتَ لافِظُ

كما نُسب إلى النبي، عليه السلام، أنه قال: «مَن قرأ القُرآنَ بإعرابٍ فلهُ أجرٌ شهيدٍ» [4].

ولعل أحمد بن فارس (ت ٣٩٥) أراد هذا المعنى، حين ذكر أن العرب [5] قبل الإسلام بقرون كانوا يعرفون الرفع والنصب والجر، ويتداولون الإعراب، ثم ضَعُفَ ذلك، حتى إذا جاء الإسلام

(١) انظر دراسات في تاريخ اللغة ص ٦١ و ٦٧ و ٧٢.
(٢) الخصائص ١ : ٣٤ وانظر ظاهرة الإعراب ص ٢٠ : ٢٢.
(٣) الإكليل ٨ : ١٧٧.
(٤) كنز العمال ١ : ٤٧٢ وآداب اللغويين ص ٤٠.
(٥) الصاحبي ص ١١ : ١٣.

جدده أبو الأسود الدؤلي. لعله أراد هذا، وإن كان لم يفصح بجلاء، وخلط في عرضه الخيل بن أحمد الحركات بتنقيط أبي الأسود [1] جعلها شاملة للبيني وللأولخر، فكان ذلك تأكيداً لما ذهبنا إليه. وهذا ما لم أجد من تنبه له أو نبه عليه، مع أن دلالته كانت واضحة في أذهان القوم وألسنتهم، بدليل الروايات التي حملت أبا الأسود على إنجازه.

وعندما عرض الفراء (ت٢٠٧) للآية الكريمة: (وإنْ تَلْوُوا أو تُعرضُوا فإنَّ اللّهَ كانَ بما تَعملُونَ خَبيراً) [2] قال [3]: الذين قالوا «تلْوا» أرادوا «تَلْلُوُوا». فيهمزون الواو لا تضمامها، ثم يتركون الهمز فيتحول إعراب الهمز إلى اللام، فتسقط الهمزة.

فقد جعل، كما ترى، حركة الهمزة إعراباً، وهي ليست مما يُسمّى كذلك، ثم عبر عنها بالاسم نفسه، مع أنها أصبحت على فاء الكلمة وكانت من قبل على عينها. وأوضح من هذا قول النحاس (ت ٣٣٨): «وقال أهل النظر بالإعراب: الحِجَّة: السُّنة. والحَجَّة: الفَعْلة من الحجّ» [4]. فقد كان صريحاً أن لختلاف حركة الفاء من الإعراب». ومثل هذه الحركة بعيد جداً عما ألفه الناس من مفهوم الإعراب، إلا أنه، بلا شك، ذو دلالة معنوية أو صرفية أحياناً لا يستهان بها.

٤. الإعراب التحليلي:

وهو [5] تمييزُ العناصر اللفظية للعبارة، وتحديدُ وظائفهما التركيبة ومعانيها النحوية وعلاقاتها الإعرابية، وذكرُ الأدلة على ذلك بالنسق والنمط والصوت، لفظاً أو تقديراً أو محلاً. ولا يقتصر هذا الضرب من الإعراب على مُعْرَب الكلمات أيضاً، بل يضم المبنيات منها، ثم يتناول أشباه الجمل، ثم الجمل التي هي مركبات تعبيرية ولا تحتمل رموز الإعراب.

وقد ظهرت بوادر هذا الضرب في نقط أبي الأسود الدؤلي للمصحف الشريف، حين ثبّت الرموز الصوتية للإعراب، ووضحها لتلاميذه حتى قيل [6]: «إن حُرَّ بن عبد الرحمن النحوي سمع أبا الأسود، وطلب عنه إعراب القرآن أربعين سنة». فلو كان الإعراب مقصوراً على النقط المجرد لما احتاج عالم نحوي إلى هذا الزمن لضبطه وتعلمه. فلابد أنه كان مع تلك الإشارات دراسة وتحليل وحوار وبيان، لبعض الوظائف والمعاني والعلاقات، مع ذكر الأدلة المناسبة آنذاك.

(١) دراسات في تاريخ الخط العربي ص ٦٥ و ٦٧ و٧٣. وانظر النماذج المصورة
(٢) الآية ١٣٥ من سورة النساء.
(٣) معاني القرآن ١ : ٢٩٧. وانظر الورقة ١٨٤ من حجة الفارسي
(٤) شرح القصائد التسع ص ٢٠٢
(٥) الوسيط النحوي الكبير ص ٨، ١٢.
(٦) بغية الوعاة ١ : ٤٩٣

ولقد وصلت إلينا شذرات من التحليل الإعراب، في منتصف القرن الأول وما بعده، تمثل المعالم العملية وحدودها. وتقرب إلينا البوادر الأولى وما ينبني عليها من تطور ونماء. قال أبو الأسود الدؤلي[1]: «من العرب من يقول: لولاي لكان كذا وكذا . وقال الشاعر[2]:

وكم منزلٍ لولايَ طحتُ، كما هَوَى بأجرامِه، من قُلَّةِ النِّيقِ، مُنْهَوِي!

وكذلك : لولا أنتم ولولاكم. ابتداء، وخبرة محذوف».

وروي عن ابن عباس (ت ٦٨) . رضي الله عنهما . أنه سئل عن قول الله ، تعالى[3]: (فالحقُّ والحقَّ أقولُ) : لمَ رُفع الأول ونُصب الثاني؟ قال: أي : هو الحقُّ وأقولُ الحقَّ[4]. كما روي عنه أنه علق على نصب الأرجل من قول الله ، سبحانه[5]: (إذا قُمتُم إلى الصَّلاةِ فاغسلُوا وُجُوهَكُم وأيديَكُم إلى المرافقِ وامسحُوا برُؤُوسِكُم. وأرجلَكُم إلى الكَعبَين) بأن قال: عاد الأمر إلى الغسل[6].

ثم توالي تلاميذ أبي الأسود وابن عباس، يرون عنهما الأعاريب، ويولدون منها نماذج غفيرة، سوغت لهم ولمن تخرج عليهم أن يتصدروا المجالس العلمية، ويحللوا نصوصاً من القرآن الكريم وغيره تحليلاً، فيه لمسات من الإعراب الذي نحن بصدده. هذا زهير الفُرقبي، وهو نحوي قارىء كوفي أخذ عن تلاميذ أبي الأسود ولُقِّب الكسائيَّ يروي عنه الهيثم بن عدي أنه كان يجتمع عليه الناس، يسألونه عن القراءات والعربية، وهو يجيبهم ويحتج على ما يقول بأشعار العرب[7].

وهذا ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧)، أصبح ينافس محمد بن سيرين (ت١١٠) في مجالس المسجد الجامع بالبصرة، حتى جعله يقول[8]: «لقد بغّض إلينا هؤلاء المسجد». وكانت حلقته إلى جانب حلقة ابن أبي إسحاق. وبلغ ابنَ أبي إسحاق أنه يعيب عليه تفسير الشعر ويقول : «ما علمُه بإرادة الشاعر»؟ فقال: «إن الفتوى في الشعر لا تُحل حراماً ولا تُحرم حلالاً. وإنما نُفتي فيما استتر من معاني الشعر، وأشكل من غريبه وإعرابه، بفتوى سمعناه من غيرنا، أو اجتهدنا فيها آراءنا. فإن زللنا أو عثرنا فليس الزللُ في ذلك كالزلل في عبارة الرؤيا، ولا العثرةُ فيه

(١) العقد الفريد ٢ : ٤٨٠.
(٢) يزيد بن الحكم. الأمالي ١ : ٦٨، ٦٩. والخزانة ١ : ١٩٠، ١٩٩.
(٣) الآية ٨٤ من سورة ص.
(٤) شرح قواعد الإعراب. ص ٦٣ ، ٦٤ . وانظر تنوير المقباس ص ٢٨٤
(٥) الآية ٦ من سورة المائدة.
(٦) تفسير الطبري ١٠ : ٥٥ .
(٧) إنباه الرواة ٢ : ٣٨.
(٨) إنباه الرواة ١ : ١٠٦، ١٠٧.

كالعثرة في الخروج عما أجمعت عليه الأئمة من سُنة الوضوء، وكرهته الجماعة من الاعتداء في الطهور». فبلغ ذلك ابن سيرين، فأقصر عما كان عليه من الإفراط في الصوء، وأصبح إذا جاءه الرجل يسأله عن الرؤيا يقول: هات حتى أظنّ لك. وأصبح ابن أبي إسحاق، بعد أن بلغه كلام ابن سيرين يقول: أظنّ الشاعر أراد كذا، واللغة توجب كذا.

والمفضل الضبي (ت ١٧١) ، راوي الكوفة وعالمها، يتأثر خطوات شيوخه ومعاصريه من رجال المدينتين، فيعرض لبعض النصو محللاً معرباً. فقد أنشد قول قيس بن زهير[١]:

وإن شَهْرَتْ لَكَ، عَن ساقِها، قَوِيهاً، رَبِيعٌ، فلا تسأمِ

ثم قال: إذا نصبت «ربيع» أراد الترخيم: يا ربيعة. فلما حذف الهاء للترخيم ترك العين مفتوحة. ومن رفع ذهب به مذهب الاسم التام المفرد، وإن كان مرخماً، كقول ذي الرمة: فيامَيُّ ما يدريك؟

ولا يخفى ما كان يومئذ لدى أبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤) ويونس بن حبيب (ت ١٨٢) والكسائي (ت١٨٩) والفراء (ت٢٠٧)، وكان خلَفهم في متابعة التحليل الإعرابي، بين ثنايا المصنفات والمجالس والمناظرات.

٥. الإعراب الصوتي:

وهو تلوينُ أواخر الكلمات المعربة، بما يناسب التركيب من رفع ونصب وجر وجزم، أو تغييرُ هذه الأواخر للدلالة على الوظائف التركيبية لها، تبعاً لمقتضيات العوامل. وقد اختلف النحاة فيه: ألفظي هو أم معنوي؟ وعندي أنه يضم الجانبين، لأنه لفظ مخصوص يدل على وظيفة تركيبية وموقع نحوي.

ولا شك أن العرب كانوا يُجرونه في كلامهم وكتاباتهم قبل الإسلام، ثم نزل القرآن الكريم، فزاده وضوحاً وتحقيقاً واستعمالاً، حتى روي عن النبي ـ عليه السلام ـ أنه قال : «أعرِبُوا القُرآنَ»[٢]، وعن أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ قوله[٣]: «لَتَعلُّمُ إعرابِ القُرآنِ أحَبُّ إليَّ مِن تَعلُّمِ حُروفِهِ»، وعن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه: «تَعلَّموا إعرابَ القُرآنِ كما تَتَعلَّمُونَ حِفظَهُ»[٤].

---

(١) أمثال العرب ص ٣٩ ـ ٤٠ .

(٢) المستدرك ٢ : ٤٢٩، وقال الحاكم : «هذا حديث صحيح الإسناد على مذهب جماعة من أئمتنا». وزاد عليه بعض الرواة: «فإن الله يُحِبُّ أن يُعرَبَ أيْ القُرآن». الورقة ٢٢٣ من المدخل في إعراب شواهد المفصل.

(٣) تنبيه الألباب على فضائل الإعراب ص ٧٦ والوقف والابتداء ١ : ٢٠.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١ : ١١٥، ١١٦.

ثم تتبع أبو الأسود مظاهر هذا الإعراب، ورصد صورها وأشكالها، وشرع في تثبيتها في المصحف الشريف. قال[1]: «رأيت أن أبدأ بإعراب القرآن». وأمر أحد تلاميذه بقوله: «خذ المصحف وصبغاً يخالف المداد. فإذا فتحتُ شفتيّ فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتُهما فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتُهما فاجعل النقطة في أسفله. فإن أتبعتُ شيئاً من هذه الحركات غُنة فانقط نقطتين». فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره، ثم وضع كتابه المعروف باسم «المختصر». ولابد من الإشارة ههنا إلى أن هذا الإعراب لم يكن مقصوراً على أواخر الكلمات المعربة، وإنما شمل جميع الكلمات دون تمييز، برمتها، فضبط بعض الحروف بما قال، وكان فيه تحقيق لما ذكرناه في إعاب البنية من قبل. وهذا ما تنبهت له، ولم أجد من النحاة من ذكره قبل، مع أن رجال علوم القرآن كانوا على علم به صريح[2].

غير أن خلفاء أبي الأسود استطاعوا تمييز هذا النوع الجانبي المعروف من الإعراب، حين اكتشفوا ما أسموه بالبناء، فأصبح لديهم ما هو معرب وما هو مبني. ثم جاء الخليل بن أحمد فهذب أسلوب الدؤلي في الضبط، ووضع الحركات المتعارفة الآن.

ونحن لو استجمعنا تلك الأنواع من الأعاريب، وتصفحنا جوانبها، لرأينا الأخير منها هو الذي يمثل العمل الإعرابي. بيد أن كثيراً من النحاة القدماء تسامحوا في التعبير، فتُوُهِّمَ عليهم ما لم يقصدوا، ومن ثم بدا في كتب المتأخرين والمعاصرين تخليط ظاهر، في توظيف كل من هذه المصطلحات، واستخدامه في مكانه الملائم من البحث والدراسة، وكذا الخلاف والحجاج نتيجة لذلك التخليط[3].

نظريات تفسر العمل

عندما تتصفح كتب النحو القديمة تجد حديثاً مفصلاً عن الإعراب الصوتي، وتعبيراً عنه بأنه عمل لغوي، يقوم على أثر ظاهر في كثير من كلمات التركيب النحوي. إلا أن هذا التعبير وذلك العرض لم يحاولا وضع تفسير محدد لآلية ذلك العمل المذكور، وإن كانا قد رجعا به إلى الحاجات التركيبية التي تصور الكلمات في العبارة، وتحمّلها دلالات إعرابية مختلفة، تقتضي صوراً صوتية تلازم كلاً منها، وتدل عليها السامع والقارئ، لتحدد المراد.

(١) إيضاح الوقف والابتدا، ص ٤١ والمحكم في نقط المصاحف ص ٣ ومراتب النحويين ص ١٠.

(٢) انظر الفتح ص ١٣٦.

(٣) ظاهرة الإعراب ص ١٠، ١٨ ودراسات في الإعراب ص ١١، ١٦.

فالعمل الإعرابي ـ كما ترى ـ ظاهرة حاضرة في أذهان المتكلمين والسامعين، ولدى الكتاب والقراء والباحثين في المجال النحوي. والحديث عنها مستفيض يشغل جميع الكتب والرسائل النحوية، ويعرض نماذج كثيرة جداً تحقق ما ذهبنا إليه، وتحمل الدارس على الاهتمام بها ومتابعة استطالاتها، إلا أنها، مع هذا، لم تُولَ حقها من البحث الدقيق، ولم يوضع لها حل واضح في تلك المصادر القديمة. وقد حاول كثير من النحاة والدارسين بعدُ أن يتناولوها بالتفسير، ويردوها إلى أسباب مباشرة أو غير مباشرة، يمكننا استعراضها كما يلي :

١. النظرية اللفظية :

ترى في مصادر التراث النحوي عبارات ، تنسب العمل الإعرابي إلى الألفاظ ظاهرة أو مقدرة. فالخليل بن أحمد (ت ١٧٥) جعل[١] «نعم وبئس» وأخواتهما تنصب الفكرة وترفع المعرفة» وجعل «أنَّ» تنصب الأسماء، و«مذ ومنذ» ترفعان ما بعدهما وتجرانه. وذكر الرفع بـ «هل» وأخواتها من حروف الرفع، والجر بـ «عن» وأخواتها، وذكر أيضاً أن الفاعل يُرفع بفعله، والمبتدأ يُرفع بالابتداء، والمفعول به يُوقع عليه الفعل. وأشار إلى العمل الإعرابي حين ذكر لغة تميم في «ليتما».

وخلف الأحمر (ت ١٨) يضع في مقدمته [٢] أبواباً للحروف التي ترفع والتي تنصب والتي تخفض والتي تجزم، ثم يجعل «إنَّ» وأخواتها ناصبة للأسماء والنعوت ورافعة للأخبار، و«كان» وأخواتها رافعة للأسماء والنعوت وناصبة للأخبار، و«أنَّ» وأخواتها ناصبة للأفعال ، و «مذ» خافضة ورافعة، و«رب» و«كم» خافضتين فحسب. كل ذلك تفضيل لما نص عليه في خطبة كتابة من مجموع العوامل .

أما سيبويه (ت ١٨٠) فقد كان أبعد في التعبير عن هذا المعنى، إذ صرح بلفظ العامل مراراً، وذكر[٣] أن النصب والجر والرفع والجزم تحدثها العوامل، التي لكل منها ضرب من اللفظ في حرف الإعراب، وأن الفتح والكسر والضم والوقف بناء ، لا يزول ولا أثر للعوامل فيه، وأن العرب إذا أعملت شيئاً مضمراً لم تخرجه عن عمله مظهراً في الجر والنصب والرفع، وأن ما يعمل في الأفعال لا يعمل في الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال.

---

(١) العمل في النحو ص ٧٠ و١٢٨ و١٣٤ ـ ١٣٧ و ١٦٧ و ١٧٢ و ٢٠٢ و ١٥٨ . و٣٦ و٩٤. وانظر ص ٢٤ـ٣٠ و ١٧٣ و ١٩٠ منه.

(٢) نصوص نحوية ص ١٢ ـ ١٤ و٢١ و ٢٥ـ٢٦ و ٣٠ و ١١.

(٣) الكتاب ١ : ٣ و ٤١ و ٤٠٩ .

وكذلك كان شأن من عاصر هؤلاء أو خلف بعدهم. فالفراء يقول[1]: أعملُ في «ما» و «أيّ» الفعل الذي بعدهما، ولا أعمل الذي قبلهما إذا كان مشتقاً من العلم. والظنُّ ناصب، و«كان» و«ليس» يرفعان، و«إنّ» وأخواتها ينصبن ولما حذف الناصب رفعت...

ولقد تلبث النحاة بعد هؤلاء أمام تلك العبارات وأمثالها، يتناولونها بالبحث والتأويل، فكان أن حددوا مراميها بالزعم أن العامل هو الحدث بلفظه من فعل أو اسم أو حرف. ثم تابعهم المتأخرون بتفسيرات وحواش وتغريرات. فإذا العامل هو اللفظ نفسه مجرداً من معناه، لأن المعاني - كما قالوا - إنما تعلم في المبتدأ والمضاف إليه والتابع مثلاً. وبذلك أصبح لديهم عوامل كثيرة بلغ عددها المائة، فيها أصلي وفرعي، وقوي وضعيف، وملفوظ ومقدر، وموجود ومعدوم، ومبدل ومبدل منه... كما تميز فيها نواصب وجوازم وحروف جر، وما يرفع وينصب، وما ينصب ويرفع، وما ينصب مفعولين أو ثلاثة... وكثر الخلاف والحجاج والاستدلال، فاختلفت تلك الأصناف والأقسام والألوان وتداخلت حتى رأينا مثلاً[2]:

رافع المبتدأ هو الابتداء، أو الخبر، أو الذكر الذي في الخبر، أو التجرد من العوامل، أو الإسناد أو الأولية، أو الشبه الفاعل.

ورافع الخبر هو المبتدأ أو الابتداء، أو الابتداء والمبتدأ، أو الابتداء بوساطة المبتدأ.

ورافع الفاعل هو الإسناد أو الشبة بالمبتدأ، أو الفعل وما أشبهه، أو الفاعلية، أو تفرغ الفعل له، أو إحداثه الفعل.

ورافع الفعل المضارع هو التجرد من العوامل، أو وقوعه موقع الاسم، أو حرف المضارعة، أو المضارعة للاسم، أو الإهمال، أو السبب الذي أوجب له الإعراب.

وناصب المفعول به هو الفعل وما أشبهه، أو الفاعل، أو الفعل والفاعل، أو المفعولية. وكذلك سائر المفعولات. وقيل: بل ناصبها شبه المفعول به. وزادوا في المفعول معه الواو أو الفعل المضمر أو الخلاف. وقيل: الواو مهيئة لنصبه نصب الظرف «مع».

وناصب المستثنى هو «إلاّ»، أو ما قبلها من الفعل، أو الفعل بوساطتها، أو «أنّ» مقدرة بعدها،

(١) معاني القرآن ١: ٤٦ و٥١ و٥٣.

(٢) شرح الأشموني وحاشية الصبان ١: ١٩٣ و٢: ٤٣ و٨٧ و١٠٩ و١٢٢ و١٢٦ و١٣٠ و١٤٣ و٢٢٨. والمسائل ٦ و١٩، ١٣ و١٩ و٢١ و٢٩، ٣٤ و٥٤، ٧٠ و٧٤، ٧٩ و٨٢، ٨٨ و٩١ و١١٩ و١٢٠ من الإنصاف.

أو «أنّ» في أول «إلاّ»، أو الخلاف، أو فعل مقدر.

وجار المضاف إليه هو المضاف، أو الإضافة، أو حرف جر محذوف، أو «عند» محذوفة.

وجازم جواب الشرط هو الأداة، أو فعل الشرط، أو الأداة مع الفعل أو الجوار.

وجازم جواب الطلب هو الأداة المحذوفة، أو الطلب، أو الأداة نائباً عنها الطلب، أو معنى الجواب، أو اللازم المحذوفة...

ولهذا كله، بالإضافة إلى ما انصب فيه من اعتلال وجدال وتمحل، رأينا القاضي الظاهري ابن مضاء (ت٥٩٢) يضيق بالنظرية اللفظية[1]، تأثراً عليها ومسفهاً إجماع النحاة وإصرارهم على تحكيمها في موضوعات النحو والإعراب، لأنه ـ كما يقول ـ يستحيل أن يحدث الألفاظ بعضها بعضاً، ويجب في العامل أن يكون حاضراً حين العمل مع أنه لا يحدث الإعراب إلا بعد غياب العامل المزعوم، وليس في هذه العوامل ما يفعل بالإرادة كالحيوان، ولا ما يفعل بالطبع كالنار والماء.

وكان في الشرق أيضاً من نفى أن يكون للعامل اللفظي أثر حقيقي في المعمول، وذهب إلى أن العوامل أمارات وعلامات لما يقع من الإعراب [2]. فتعقبه من أنكر عليه هذا الزعم وأسقط نتائجه[3]. ثم جاء في العصر الحاضر من يتابع الثورة على العامل اللفظي، ويرده إلى التأثر بالمنطق الأوسطي[4].

٢. النظرية المعنوية :

اعتاد النحاة القدماء، أن يكون لديهم، مع التفسير اللفظي للإعراب، شذرات تنسب إلى المعاني الإعرابية عملاً في المفردات. فأنت تقف على كثير من العبارات في كتبهم، يجعل للمعاني التي هي وظائف تركيبية أثراً صوتياً فيما يمثله من الكلمات، ويصطلح له أسماً يعبر عنه في التركيب. وقد عرضتُ فيما مضى نماذج كثيرة تضم بعض هذه التسميات.

وأنت تراه مثبوتاً، على غير نظام، في المصادر النحوية الأولى، وما سار على هديها. ففي

(١) الرد على النحاة ص ٨٧ ـ ٨٨ وأصول النحو العربي ص ٢٥١ ـ ٢٥٢ و ٢٧٨ و الخصائص ١ : ١٠٩.

(٢) أسرار العربية ص ٦٨ ـ ٦٩ والإنصاف ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٣) شرح المفصل ١ : ٨٤ ـ ٨٥.

(٤) أصول النحو العربي ص ٢٢٩ و٢٧٣ . وانظر النزعة المنطقية في النحو العربي ص ١٧ ـ ٥٠ وظاهرة الإعراب ص ٦٨ ـ ٧٤ وانفتاح لتعريب النحو ص ٢٠٩ وفي النحو العربي ص ١١ ودراسات في الإعراب ص ٣١ وفي أصول اللغة ص ١٣١.

«الجمل» للخليل[1]: النصب أحد وخمسون وجهاً: نصب من مفعول، ونصب من مصدر... والرفع اثنان وعشرون وجهاً : النصب أحد وخمسون وجهاً: نصب من مفعول، ونصب من مصدر.. والرفع اثنان وعشرون وجهاً: الفاعل، وما لم يذكر فاعله... والخفض تسعة: خفض بالإضافة، وخفض بالجوار... والجزم أثنا عشر وجهاً: جزم بالأمر، وجزم بالنهي، وجزم بجواب الأمر والنهي بغير الفاء، وجزم بالمجازاة، وجزم بخبر المجازاة، وجزم بالوقف، وجزم بالدعاء...

وهذا خلف الأحمر يقول[2]: كل مضاف أضفته إلى شيء فالمضاف إليه خفض، والرفع يأتي من ستة وجوه وهي الفاعل، وما لم يسم فاعله، والابتداء، والخبر، واسم «كان»، وخبر «إنّ»، والنصب يأتي من اثنى عشر وجهاً، وخبر المعرفة منصوب أبداً نحو: (هذا بعلي شيخاً)[3]، والنداء المفرد رفع، والنداء المنسوب نصب كله، والندبة منصوب، والاستثناء نصب كله، والتحقيق رفع كله، والتحذير والإغراء منصوبان كلهما...

وهذا الفراء يقول[4]: ولو كان «اللسان» مرفوعاً لكان صواباً على أنه نعت، «ومَن» في موضع رفع، و«المقيمين» موضعه خفض، وتكون «أنّ» في موضع رفع، وإن شئت كانت في موضع نصب، وجاز النصب على الجواب والرفع على الاستئناف، والنصب جائز على الصرف، و«فاطر السماوات» مخفوض في الإعراب تجعله صفة من صفات الله تعالى، ويرفع «خالق» على الابتداء، وعلى أن يكون خبراً، و«ذكرى» في موضع نصب ورفع...

فإن قلت: هذه العبارات ليست نصاً بالعمل المعنوي، وتحليلها في تلك المصادر يحتمل العمل اللفظي أو الإنساني. قلنا: نعم فهي تحتمل ما ذهبنا إليه وما ذكرت. وها هي ذي أمثلة أخرى تأتي الاحتمال، وتؤكد العمل المعنوي في الإعراب. فالمبتدأ مرفوع [5] عند سيبويه بالابتداء. وقيل: هو مرفوع بالإسناد، أو بشبه الفاعل، أو بالإخبار عنه. والخبر مرفوع عنده بالابتداء، أو بالابتداء مع توسط المبتدأ. والفعل المضارع مرفوع عند البصريين بحلوله محل الاسم، أو بالمضارعة للاسم، أو بالإهمال. والفاعل مرفوع بالإسناد. أو بالمفعولية، وكذلك سائر المفعولات أو بشبه المفعول به، إلا المفعول معه قيل: إنه منصوب على الخلاف. والمستثنى والظرف الواقع خبراً هما أيضاً

(١) الأشباه والنظائر ١ : ٢٣٧، ٢٣٩.
(٢) ص ٢٤ و ١١٧ و ١٧٢ و ١٩٠.
(٣) نصوص نحوية ص ١٣ و ١٥ و ١٦ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٥.
(٤) الآية ٧٢ من سورة هود.
(٥) معاني القرآن ١ : ٥٦ و ٦٥ و ١٠٧ و ٢١١ و ٢٧٦ و ٣٢٨ و ٣٤٨ و ٣٧٠.

منصوبان بالخلاف. واسم «كان» وأخواتها مرفوع بشبه الفاعل، وخبرها منصوب بشبه المفعول. والمضاف إليه مجرور بالإضافة. وجواب الطلب مجزوم بالطلب، أو بمعنى الجواب. والصفة معربة بالوصفه لصاحبها، والتوكيد والبدل بالتبعية.

تلك صور من النظرية المعنوية، تجعل العامل في المفرد هو الوظيفة الإعرابية التي يمثلها. ولو جمعتَ بقية الصور الشبيهة بها كان عندك اتجاه معنوي واضح في تفسير العمل الإعرابي، استجاب له بعض المعاصرين وجعلوه النظرية المثلى في فهم ظواهر الإعراب[1]. بيد أن هذه المحاولات لا تستوعب كل ألوان التغيرات الصوتية في التركيب، نحو اسم «إنّ» وأخواتها وخبرها، وبابي الاشتغال والتنازع، والحال والتمييز، والمجرور بالحرف، والمنصوب بنزع الخافض، والفعل المضارع بعد النواصب والجوازم، وأساليب القطع والمدح والذم، والاسم بعد حروف العطف.... وقد سفه ابن مضاء هذه النظرية، ونفى العقل عمن يدعيها[2].

ثم هي تقيم أحكامها على أن العلاقات النحوية ووظائفها أمور معنوية خالصة، فتكون محدودة الأبعاد، إذ تغفل ما في التركيب من علاقات لفظية، تتغلب أحياناً على المعنوية. فالمبتدأ والفاعل في المعنى قد يكونان مجرورين نحو: هل عندك منسوال، وكيف بزيد؟ وأعجبني صدق أخيك. والمجرور بالحرف ينصب إذا نزع الخافض نحو: قعدت طريق السوق. والمنصوب قد يجر أيضاً نحو: هل ترى من فطور، وألست بربكم، ولا الليل سابقُ النهار. والصفة قد تخالف الموصوف نحو: لجأت إلي صديق كريمة أخلاقه، وأصبح أخوك بعيداً نظره. فكريمة و«بعيداً» هما صفتان في المعنى مخالفتان للموصوف الذي صار فاعلاً في التركيب. وإذا تقدمت الصفة على الموصوف مضافة إليه زو غير مضافة، خالفته أيضاًفي الإعراب نحو: هذا مجردُ ادعاء، ولميّةَ موحشاً طلل. بل قد تخالفه وهي بعده نحو: صلّى وراده رجالٌ قياماً، ومررتُ بماءٍ قعدةَ رجل، وعليه مائةٌ بيضاً.

والمميِّز للمبهم يتلون بأعاريب مختلفة نحو: عندي خمسةُ أقلام وعشرون كتاباً وستة دفاتر، وهذا خاتمٌ ذهباً وخاتمٌ ذهب وخاتمٌ ذهبٍ وخاتمٌ من ذهب. والجواب يجزم ويرفع وينصب نحو: اجتهدْ تنجحْ واجتهدْ فتنجحَ، وإن تجتهدْ تنجحْ، وتنجحُ إن اجتهدت، وإذا يشأْ يفعلْ. والخلاف المزعوم في الظرف المخبر به هو نفسه في المبتدأ كما هو في الخبر نحو: الكتابُ أمامك. فلماذا

(١) أصول النحو العربي ص ٢٦٩، ٢٧٠ والنحو الوصفي ص ٦٨. (٢) الرد على النحاة ص ٧١، ٧٢ وإحياء النحو ص ٥٠، ٦٤ وفي النحو العربي ص ٢٨.

يقتصر النصب على الظرف دون الاسم قبله، وكلاهما في خلاف؟ والمنادي ينصب ويضم نحو: يا رجلاً، ويا رجلُ، ويا عبدَ اللّه، ويا محمدُ، ويا أميمةَ.

ثم إن الخلاف بين اللهجات والتقديرات الصناعية يولد أعاريب مختلفة للعبارة الواحدة. نحو: إنّ حراسنا أسدٌ أو أسداً، وليت العمر شبابٌ أو شباباً، وكأن زيدٌ بحرٌ أو بحراً، وما هذا بشرٌ أو بشراً، ولا حولَ ولا قوةَ إلا باللّه أو لا حولٌ ولا قوةٌ إلا باللّه، وكان مزاجها عسل وماء زو عسلاً وماءً، وليجزَى قوم بما كانوا يكسبون أو قوماً، والسماواتُ مطويّاتٌ بيمينه أو مطويات، وزيد أظنُّ ناجح أو زيداً ناجحاً، وتقول أخوك كريم أو أخاك كريم أو أخاك كريماً، ويا محمدُ بنَ عبداللّه أو محمدَ، ونحن عُصبةٌ أو عُصبةُ...

والمفروض في النظرية العلمية التي تعرض الظاهرة بالتفسير أن تضم جميع العناصر المكونة لها، وتضع حلاً شاملاً يستوعب تلك العناصر، ولا تخل بجانب لتشغل بآخر، أو تهتم بقسم وتهمل الباقي. والظاهر أن النظرية المعنوية لم تستطع ذلك حتى الآن.

٣. نظرية التعليق:

يرى بعض النحاة أن العمل الإعرابي حصيلة، لتشبث الكلمة بما يتم معناها[1]. ذلك أن الاسم له معنى مستقل غالباً، ولا تشبث له بغيره، فليس له عمل أصلاً. أما الفعل فيدل على معنى في الفاعل، وهو كونه مخبراً عنه. ثم إن تضمنه للحدث هو باستقامه من المصدر. وعلى ذلك كان لا يدل على معنى في نفسه بالمطابقة كما يدل المصدر نحو: الضرب والجلوس والدفع والجمع. وهذا القصور في الدلالة يعني حاجته إلى الفاعل، ليحقق فيه معناه ويتم مقصده. ومن ثم حملته هذه الحاجة إلى التعلق بالاسم، وأوجبت له أن يكون عاملاً فيه. وكذلك الحرف يدل على معنى في غيره من اسم أو فعل، فواجب أن يكون عاملاً حقيقياً، في كل ما دل على معنى فيه. وهذا التشبث للحرف بما بعده معنى يترتب عليه تشبث لفظي، هو ما نسميه بالعمل.

وقد تناول التهانوي (ت ١١٥٨) هذا التوجه، وفسره من زاوية أخرى فقال[2]: تعلُّقُ الفعل وما أشبهه بالاسم المتمكن سببٌ لثبوت وصف فيه، كالفاعلية والمفعولية والإضافة. وهذه معان معقولة تستدعي نصب علامة، يُستدل بها عليها. فالإعراب الذي هو الرفع والنصب والجر دلائل عليها.

(١) نتائج الفكر ص ٦٨ و ٧١، ٧٥.

(٢) كشاف إصطلاحات الفنون (عامل)

والمعاني هي مقتضيات الإعراب، والكلمات التي تعلّقها بالاسم المتمكن سببٌ لحدوث هذه المعاني هي العوامل.

فالعامل إذاً هو اللفظ المسبب للإعراب، نتيجةً تعلقه بما هو معرب لفظاً أو تقديراً أو محلاً. وذلك بعد تدخل الوظائف والمعاني التركيبية. وفي هذا شبه مبدئي بما ذهب إليه بعض المتأخرين، حين جعل العامل[1] سبب الوظائف المعتورة للألفاظ، والوظائف سبباً للعلامات. ونحن هنا أمام مرتبتين لا مرتبة واحدة. فالفاعلية والمفعولية والإضافة معانتسبّبها عوامل لفظية أو معنوية، فإذا هي وظائف تستدعي نصب علامة عليها هي الإعراب. ومن ثم كان العامل اللفظي أو المعنوي هو ما به يحصل المعنى الطالب للإعراب.

والظاهر أن هذه التوجهات السببية لا تشمل جميع صور الإعراب بالتفسير الكامل. فالفعل المضارع يُنصب في النفي بـ«لن»، ويجزم في النفي بـ«لم» و«لمّا»، وهو يجزم أيضاً في الشرط بـ «إنْ» وأخواتها، ويبقى على رفعة في الشرط بـ «إذا» وأخواتها. والاسم يُنصب ويرفع بـ «إنّ» وأخواتها ،ثم يستقل بدخول «ما» عليها، وهو ينصب بالفعل مفعولاً لزجله ويجرب الحرف للمعنى نفسه . ثم إن المصدر الذي هو أصل في الاستقلال المعنوي يَنصب بالمفاعيل، ويرفع الفاعل، وتتعلق به أشباه الجمل. فكيف يكون دالاً على معنى في نفسه، ثم يحتاج إلى تشبث بما يُتم معناه؟

٤. النظرية الصوتية :

لقد تابع بعض المعاصرين ابن مضاء في ثورته على العامل اللفظي، وأضافوا إليها تسفيهاً لأحلام القائلين به، وأدلة كثيرة يتعذر حصرها في هذا المقام، ثم نسبوا إلى الخليل بن أحمد [2] أنه أول حامل للواء هذه الثورة، حين جعل حركات الإعراب وسيلة للتوصل إلى تيسير النطق بالكلام، لا علاماتٍ لمعانٍ نحو وظائف تعبيرية أو أثر لفظي. أما ما اعتمدوه في نسبتهم هذه فهو قول سيبويه[3]: «وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به. والبناء هوالساكن الذي لا زيادة فيه. فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو، فكل واحدة شبيه، مما ذكرت لك».

(١) حاشية الصبان ١ : ١٧ وأسرار النحو ص ٧٧، ٧٨ والنحو الوافي ١ : ٧٤ ، ومصدر هذه التوجيهات تعريف ابن مالك الإعراب في ص ٧ من التسهيل.

(٢) من أسرار اللغة ص ٢٢٧ ومدرسة الكوفة ص ٢٤٤ وفهارس كتاب سيبويه ص ٩٠٠، ٩٠٢، وأبحاث في اللغة العربية ص ٩٨ ودراسات في الإعراب ص ٣٧ ، ٣٨.

(٣) الكتاب ٢ : ٣١٠.

ولو رجعت أنت إلي هذا النص، في سياقه ودلالاته، لتبين لك غير ما فهم منه هؤلاء. فقد أورده سيبويه في «باب حروف البدلش ، وأورد بعده «باب ما ينت العرب من الأسماء والصفات». الأمر الذي يشعر أنه يعرض الموضوعات صرفية، بعيدة عن المقاصد الإعرابية. ويرجح هذا أن السيرافي (ت٣٦٨) علق عليه في شرحه للكتاب، بما يحصره في بنية الكلمة، ويخصه بالزاوية الصوتية للصيغ. فالسيرافي [١]: يعني أن الفتحة تزاد على الحرف، ومخرجها من مخرج الألف. وكذلك الكسرة من مخرج الياء، والضمة من مخرج الواو».

ومما يؤكد زعمنا، ويقطع الشك باليقين، أن الخليل هنا تعرض للفتحة والكسرة والضمة، وهي حركات بند لا حركات إعراب. ولقد قصد الثانية لذكر النصب والرفع والجر. بل قد نص على البناء الساكن، وبين أنه أصل الحروف قبل دخولها في صياغة المفرد، ثم تلحقها تلك الحركات ليتمكن الإنسان من وصل الحروف بعضها ببعض، ويتيسر له النطق بالمفردات. وذلك عام لحروف الكلمة كلها، لا خاص بأخر الكلمة المبنية كما ذهب أحد المعاصرين[٢].

ثم إن قول سيبويه «زعم الخليل» يضعف إطلاق ما ذهب إليه الخليل، ويجعله مرجوحاً في بعض جوانبه. ذلك لأن الحركات في بنية الكلمة، مع أنها تيسر النطق وتمكن من وصل الحروف في اللفظ، كثيراً ما تكون لمعانٍ لغوية أو صرفية، كالذي نراه في : فَعَّل وفُعل ويُفَعّل، ويَفعُل في المغالبة والتعجب، وصيغ المبالغة والمشتقات وجمع التكسير والتصغير والنسبة... ولولا ذلك لكانت هذه الحركات الداخلية غير متعينة، ولجاز تبديلها دون قيد، ولما أجاز أبو الأسود الدؤلي وبعض الكوفيين لأنفسهم أن يجعلوها حركات إعراب تدل علي معان محددة، ويدخلوها فيما أسميناه إعراب البنية.

٥. النظرية الخلافية.

رغم إجماع النحاة على الدلالة الإعرابية للتغير الصوتي في أطراف المفردات المتعددة الوظائف، فإننا نرى قطرباً (ت ٢٠٦) يعترض تلك الدلالة، بل ينكرها ويسفه هذا الإجماع، ثم يفسر التغيرات الصوتية تفسيراً، قوامه أن الحركات وضعت لتخالف أصل السكون الملازم للوقف. وليس لهذا صلة بالنظرية الصوتية، خلافاً لمن ظن ذلك.

(١) في حاشية الكتاب ٢ : ٢١٥ . وانظر ص ٦٩ . ٧٠ من دراسات في الإعراب.

(٢) دراسات في الإعراب ص ٣٧ . ٣٨ و ٧٠.

فهو يصرح أن إعراب الكلام [1] ليس للدلالة على وظائف أو معان، بل لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون، ولو جعل العرب الوصل بالسكون لالتبس الوقف بالإدراج، وتعسر النطق عند وصل الكلام. فلما تيسر لهم التحريك في الإدراج جعلوا الحركات معاقبة للإسكان، ومساعدة على اعتدال الكلام وسهولة النطق.

وقد استدل على إبطال مذهب الجمهور، بورود أسماء متفقة الإعراب مختلفة المعاني نحو: إنّ زيداً أخوك، ولعل زيداً أخوك، وكأنّ زيداً أخوك، وبورود أسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني نحو: ما زيد قائمٌ وما زيد قائمٌ، وزيدٌ قائمٌ وإنّ زيداً قائمٌ، وما رأيته منذ يومين ومنذ يومان، ولا مالٌ عندك ولا مالَ عندك وما في الدار أحد[2] إلا زيدٌ وما في الدار أحد إلا زيداً، وليس زيد بجبانٍ ولا بخيلٍ ولا بخيلاً، و(إنّ الأمر كُلَّه لِلّه) و(إنّ الأمرَ كُلَّه لِلّه) قُرئ نصباً ورفعاً. ثم خلص من هذا إلى القول: لو كان الإعراب إنما دخل الكلامَ للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه، لا يزول إلا بزواله.

وقد استجاب لهذه المقولة بعض المعاصرين والمشترقين، ودافعوا عنها[3] وظاهروها بالأدلة، ثم استغلها فريق للطعن في إعراب القرآن الكريم، مع أنها قائمة على افتراضات عقلية قوامها المغالطة. فلوكانت دوافع الإعراب هي مخالفة الوصل للوقف، وتيسير النطق بالكلام المتصل، لاقتصرت تلك التغيرات على الكلام الملفوظ وغابت في المكتوب منه، ولكان في الملفوظ أيضاً يجزىء العربيُّ حركة واحدة لجميع المفردات.

ولا يدفع هذا ما اعتُذر به من طلب التوسع[4] في التكلم بتلوين الحركات، إذ لو صح الاعتذار بهذا الجاز الرفع والنصب، والجر، في المفعول والمضاف، دون تخصيص والتزام، ولم يكن في المقاصد فساد آنذاك.

فإن قيل: هؤلاء عوام العرب الآن وكثير من الدارسين، يقرؤون النص الواحد بصور مختلفة من الإعراب مختلة مضطربة، ويفهمون المراد، فلا يكون ما تزعمه من فساد للمقاصد والمرامي.

(1) الإيضاح ص ٧٠، ٧١ والتبيين عن مذاهب النحويين ص ١٥٦، ١٥٩ والأشباه والنظائر ١ : ٧٩. وانظر ص ٤٨ من ظاهرة الإعراب وص ٣٧ من دراسات في الإعراب.

(2) في المطبوعة: أحداً

(3) من أسرار العربية ص ١٤٢ و ١٤٨ وفي أصول اللغة ص ٤٧، ٤٨ وفصول في فقه اللغة ص ٢٧٢، ٢٨٥. وكان من ذلك الدعوة إلى العامية. انظر كلمات لقاسم أمين ص ١٢، ١٣ وتاريخ الدعوة إلى العامية ص ٢١.

(4) الإيضاح ص ٧١.

قلنا : لعل قطرباً استقى نظريته هذه من بيئة مستعربة أو مستعجمة في عصره، ثم طاب له أن ينقلها إلى لغة القرآن والأدب والعلم، فكانني ذلك قياس مع الفارق لا يقره ذو جنان. فالعوام وضعاف الدارسين والمستعجمون والمستعربون، حين يقرؤون تلك القراءات المذكورة، يتولد لديهم صور مضطربة مسطحة من المفهوم، تبعاً لمستويات القراءة والثقافة والخبرة والتجارب، ولن يستطيع أحد الأدعاء أنهم على مستوى واحد، من الاستفادة والاستيعاب.

وما ذكره ابن خلدون (ت ٨٠٨) عن العامية في عهده، وتعويضها من الحركات الإعرابية وسائل تعبيرية[1] أُخرى، ليس حجة على ما ذهبنا إليه، لأنه يخص العامية وحدها، وقد احتفظت برتب ثابتة للوظائف النحوية، وضحّت بطراعية الفصحى وقدراتها الإبداعية، واستوعبت المعاني اليومية والسوقية دون أن تتطاول إلى الفن والعلم، بله نصوص القرآن الكريم.

وكأن هذه المسألة كانت تطرح قديماً في وجوه النحاة حتى رأينا الزجاجي يعرض لها ويبين سقوط الاحتجاج بها، فقد أوردها على لسان قائل، ثم ذكر أن معاني الكلام لا تفهم على حقيقتها إلا بتوفية الإعراب وأن فهم العامية محصور بما هو متعارف مألوف بالدربة، فلو أراد متكلم إيضاح معنى متلبس بغيره من دون تفهيمه بالإعراب لم يمكنه ذلك ولو صح أن الغاية من الإعراب سرعة الإدراج لما كان للجزم بالسون والبناء عليه مسوغ في الكلام، لأنه معرقل ومناقض لما وضع الإعراب له، ثم لكان من الأولى أن تتساوق حركات أواخر الكلم تبعاً للف ما بعدها من الأوائل، تلتقفه فتسقط همزته، ويبقى بعضها على سكونه ويحرك بعضها بالكسر، تبعاً للأصول المرعية، كالذي يحدث في اللغات الأعجمية التي لا تعرف الإعراب، ففي الإنجليزية مثلاً ترى الجملة:

كيف أنت How are you تلفظ بالقطع: هَوْ أَرْ يُو، وبالوصل : هَوْ رْيُو؟ وأنا رجل I am a man تلفظ بالقطع: أَيْ أَمْ إِمَنْ، وبالوصل: أَيْ م مَنْ وهذا صديق قديم friend This is an old تلفظ بالقطع: ذِسْ إِزْ أَنْ أُلْدْ فُرِنْدْ، وبالوصل : ذِسْ زَنْ لْدْفْرِنْدْ وفي اللغة الفرنسية مثلاً ترى الجملة:

هي كلمة حقيقية eat un mat imrariable تلفظ بالقطع: إِيْ أَنْ مُو أَنْفْرِبِيلْ، وبالوصل: إِنَ

(١) المقدمة ص ١٣٧١، ١٣٧٢

م تَنْزِيلٌ نصطف للدرس هنا Naus classasici تلفظ بالقطع: نُوْكْلَسُنْ إسِيْ، وبالوصل: نُوْكْلَسُنِ سي.

ثم ما الدليل على أن السكون فيه تبطنة للفظ الوصل بين المفردات؟ إننا نرى اللهجات العامية في أقطار العرب كلها قائمة على تسكين أواخر الكلمات، مع أنها وسلة التواصل في جميع مستويات العمل والأداء اليومية، حتى الغناء والتمثيل وكثير من الأناشيد، على الرغم من أن اللهجات هذه أميل إلى الحفة من الفصحى، وأكثر تتبعاً لها واقتناصاً. و ها هو ذا كثير من اللغات الأعجمية يعتمد السكون في عديد من مفرداته، ولا يفرط فيه إلا قليلاً.

وأخيراً نجد قطربًا. إذا استعرضنا الأمثلة التي التي اعتمدها لنقض ارتباط المعاني بالأعاريب، بعيداً من الدقة والصواب. فالجمل «إنّ زيداً أخوك، ولعلّ زيداً أخوك، وكأنّ زيداً أخوك» يبدو فيها الاختلاف المعنوي مع نصب الأسماء الزوائل ورفع الثواني، لأن المراد بالأولى التوكيد، وبالثانية الرجاء، وبالثالثة الظن. نعم هذا صحيح لا غبار عليه، ولكنك لو نظرت إليها من الزاوية النحوية، ومحصت المعاني التي تضمها كل من الثلاث. لرأيتها ترتد إلى بؤرة واحدة، هي أن مصدر الخبر في المعنى مفعول به لفعل فاعله المتكلم : أؤكد أخوة زيد لك، وأتوقع أخوة زيد لك، وأظن أخوة زيد لك. وهذه الوحدة في الوظيفة الإعرابية النحوية هي التي جعلت «إنّ» وأخواتها في باب واحد من شبه الفعل، لنصب الاسم ورفع الخبر، وحملت النحاة القدماء على تمييزها من سائر الأدوات في الوظائف والعلاقات.

والفرق بين قولك «ما رأيته منذ يومين» و«ما رأيته منذ يومان» أن المراد بالمدة الأولى زمن محدود بيومين كاملين، لأن «منذ» فيها هي بمعنى «من» و«إلى» أي لابتداء الغاية وانتهائها معا [1] والمراد بالمدة الثانية أن ما بيني وبين لقائه يومان، وقد يكون الفراق أقل منهما أو أكثر ، ثلاثة أربعة أو عشرة من الأيام، لأن «منذ» فيها هي بمعنى «من» فقط أيلابتداء الغاية، وأنت أخبرت عن بعض ما مضى دون تحديد دقيق[2].

والخلاف بين القولين: «لا مالٌ عندك» و«لا مالَ عندك» أن المقصود بالأول نفي وجود المال، وبالثاني التبرئة والتنصيص على نفي وجود جنس المال، وليس مجردُ النفي كالنفي المؤكّد الذي

(١) التصريح ٢ : ١٧، ١٨.

(٢) حاشية الشيخ يس على التصريح ٢ : ١٩، ٢٠.

استُقصي فيه آخر ما يمكن من التوكيد. ولهذا جُعلت الأولى من المشبهات بـ «ليس» أي للنفي المجرد، والثانية من المشبهات بـ «إنّ» لما بينهما من معنى التوكيد سلباً وإيجاباً [1].

والاختلاف بين الجملتين «ما في الدار أحد إلا زيداً» و«ما في الدار أحد إلا زيدٌ» قريب مما لمسناه في الفقرة المتقدمة. ذلك لأن «أحد» في الجملة الأولى جوهري حضورها، وإسقاطها يخل بالعبارة والمراد، ويقطع الصلة بين المستثنى وما استثنى منه. أما حضورها في الثانية فعرضي لفظي، يجوز حذفه مع احتفاظ الجملة بصحتها ودلالتها على الحصر. حتى لقد زعم بعض النحاة أن كل حصر من هذا النوع الخالي من المستثنى منه لابد أن يقدر فيه مستثنى منه محذوف. فالتوكيد في الثانية. وهو مفقود في الأولى. مصدره أن «زيد» بدل من أحد، وللبدل حق تكرار التعبير قبله فعلاً كان أو غيره. وفي هذا التكرير المقد يتحقق التوكيد. وإلا فالبدل هو المقصود بالحكم، وإنما جيء بالنفي و«إلاّ» له وحده، فكان ما زعمناه من الحصر. ولعلك واجد في تنغيم الجملتين ما يثبت هذا الفرق فأنت تقرأ الأولى متواصلة:

ما في الدارِ أحدٌ إلاّ زيدا.

وتقرأ الثانية بوقفه لطيفة بعد «أحد»:

ما في الدارِ أحدٌ. إلاّ زيد .

وفي هذا ما يعبر عن الاتصال بين «زيداً» و«أحد» والانفصال بين «زيدٌ» و«أحد». وعن تكرار التركيب في البدل وعدمه في الاستثناء. وعما ذكره القدماء من أن الاستثناء نصب لتمام الكلام، والبدل مقصود بالحكم دون المبدل منه.

وقريب من هذا ما تراه بين القراءتين «إنّ الأمرَ كُلَّه لله» و«إنّ الأمرَ كُلُّهُ لله» فالتركيب في الأولى جملة واحدة، جاءت فيها «كل» لتوكيد استغراق جنس ما قبلها، وهو في الثانية جملتان : كبرى تشمل جميع الكلمات، وصغرى هي «كلُّه لله» وخبر لـ «إنّ» . ولفظ «كلّه» في الأولى شبيه بلفظ «أحد» الذي جاز الاستغناء عنه افتراضاً. ولو ورد مثله في غير القرآن الكريم لجاز فيه ذلك، بينما هو في الثانية جوهري الحضور لأنه عمدة في الجملة الصغرى. وفي التلاوة يكون الاتصال تاماً بين مفردات القراءة الأولى، وتكون سكتة لطيفة بعد «الأمر» في الثانية. وهذا يعني أن الخبر

(١) التوضيح ١ / ٢٣٥.

بجملتين، فهو أوكد من جملة واحدة. وإن خلا مما تعارفه النحاة، لأنه توكيد لغوي بالتعدد والاستطالة.

أما نحو : زيدٌ قائم وإن زيداً قائم، فقد جابه الفيلسوف الكندي به أبا العباس ثعلباً، بحجة أن المعنى واحد، والإعراب مختلف للحشو والتكثير، فقد ذكر له ثعلب[1] أن المراد بالجملة الأولى مجرد الإخبار عن القيام، وبالثانية إجابة عن سؤال سائل، فما أحار المتفلسف جواباً.

وأما قولك «ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلٍ» أو «ولا بخيلاً» فإن العطف في الأول يحمل معه أصداء التوكيد للنفي بما جلبه من الجر بالباء الزائدة وهو في الثاني خالٍ من ذاك التوكيد لتفلته من لفظ الجر وتحمله النصب محلاً بالخبرية. وأما نحو «ما زيدٌ قائماً»، و«ما زيدٌ قائمٌ» فهو معنى واحد بلا شك، إلا أنه عبر عنه بلهجتين مختلفين. وليس من الضروري أن تتماثل اللهجات في التعبير عن المعنى الواحد دائماً.

وبعد هذا التحليل للأمثلة التي اعتمدت قطرب، وبيان ما تحمله من خلافات معنوية ظاهرة أو دقيقة، يبدو لنا صاحبها إما غافلاً عما كشفناه، وإما من مدفوعاً بحماسته لما توهم، يتجاهل الوقائع اللغوية، ويغالط في البحث والجدال. على أن هذا كله لا ينفي صحة نظريته في غير الظواهر الإعرابية، كالتقاء الساكنين في كلمة واحدة أو في كلمتين[2].

٦ . النظرية الإنسانية :

في التراث النحوي القديم أيضاً، ترى من العبارات ما ينسب العمل الإعرابي إلى الإنسان، بتلميح أو تصريح. فالعرب[3] قد يضمرون في الفعل الهاء فيرفعون المفعول به نحو: زيد ضربته . وإذا قلت: مررت بزيد الرجل الصالح، نصبت على المدح ورن شئت جعلته بدلاً من «زيد» فخفضته، وإن شئت رفعته على إضمار «هو». والشعراء والمتحدثون ينصبون ويرفعون ويجرون ويجرمون ما في عباراتهم، تبعاً للضوابط والأصول لفظاً أو تقديراً.

وعندما عرض خلف الأحمر للحرف جاء لمعنى قال: إنه الأداة التي بها[4] ترفع وتنصب وتخفض الاسم وتجزم الفعل. تقول[5]: إنّ زيداً قائم. نصب «زيداً» لأن اسم «إنّ» ورفعت «قائم»

(١) الإتباع والمؤانسة ١، ١٢٢ ودلائل الإعجاز ص ٢١٩ ومفتاح العلوم ص ١٧١. وبعض المعاصرين ينسب ذلك إلى المبرد.
(٢) انظر ص ١٠١، ١١٠ من أبحاث في اللغة العربية.
(٣) الجمل في النحو للخليل بن أحمد ص ٣٦ و ٦١ و ٣٧ و ٢٢٤.
(٤) نصوص نحوية ص ١٢. وقد سقط «بها» من مطبوعة «مقدمة في النحو» فتغير مراد المؤلف.
(٥) نصوص نحوية ص ١٩ و ٢٠، ٢٦ و ٣٠.

لأنه خبر «إنّ». و«منذ» تخفض بها كل شيء مما أنت فيه وما قد مضى، و«من» تخفض بها ما أنت فيه وترفع بها ما مضى. وإذا أردت بـ «كم» أن تأتي بمعنى «من» نصبتَ ما يأتي بعدها...

ونظير هذا كثير جداً في كتاب سيبويه، وغيره من قدماء رجال التراث النحوي، يتعذر حصره أو الإشارة إليه. هذا الفراء يقول[1]: «السلام» على معنيين. إذا أردت به الكلام نصبته وإذا قدرت معه «عليكم» رفعته، وقال بعض الشعراء... فنصبَ، وإن أضفت لي المعرفة شيئاً رفعت فقلت: نعمَ سائسُ الخيلِ زيدُ...

تلك نصوص تحمّل المتكلم تبعة الإعراب، وتنيط به القيام بتغيير الحركات واستبدال بعضها ببعض. ولما اشتدت موجة الاعتزال، وتغلغلت في مطاوي البحث العلمي، ظهرت لها آثار في ميدان الإعراب كسائر العلوم الإسلامية. ومن أصداء تلك الآثار ما نسب إلى الإنسان من خلق أفعاله بعيداً عن القدر، فكان أن انسحب هذا إلى معتزلة النحاة، فصاغوا نظرية تفسر العامل تفسيراً إنسانياً صرفاً. وقد مثل ابن جني (ت ٣٩٢) هذه النزعة، حين عرض للعوامل اللفظية والمعنوية قائلاً[2]: «وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمي يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه... وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به... فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل، من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره».

فهو ينفي أن يكون للصوت أو للمعنى عمل، ويرد ذلك كله إلى المتكلم وحده. وها هو ذا الرضي (ت٦٨٦) يتابعه فيما ذهب إليه، ليقول[3]: الموجد للمعاني وعلاماتها هو المتكلم. ولكن النحاة جعلوا الآلة كالموجدة لها، ولذا سميت عوامل.

ولعلك تتلمس في هذه النظرية تطرفاً في تمثيل نزعة الاعتزال، وتحقيقاً للقدرية التي تجعل للإنسان حرية العمل، وترد إليه ظواهر الأحداث في كثير من المجالات حتى التعبير اللغوي، ونحن إذا أطلقنا لها العقال، وفهمنا معناها فهماً ظاهرياً، وسايرناها إلى آخر مدى ترمي إليه، رأينا الإنسان قد تملك زمام اللغة وتسلط على توجيهها والتصرف فيها، فكان في العربية مثلاً صور ونماذج مختلفة متناقضة من الأشكال اللغوية، كالذي تراه في اللهجات العامية عند العرب.

بل قد يحق لنا أن نتجاوز تلك الصور اللهجية، ونصير إلى لهجات فردية، تمثل قدرات كل

(١) معاني القرآن ١ : ٤٠ و ٥٥ و ٥٧.
(٢) الخصائص ١ : ١٠٩ - ١١٠ وانظر ص ٤٠، ٤٢ من إحياء النحو.
وص ١٣٨ من كتاب في أصول اللغة.
(٣) شرح الكافية ١ : ١٨، ٢٥ و ٧٨.

إنسان على حدة، وتعبر عن نزعاته في التقعيد والتأصيل والتفريع، على غرار ما يبتدى من تميز في سلوك الأفراد ومواقفهم وعواطفهم وتطلعاتهم. وهذا أمر يرفضه الواقع اللغوي، وينافي الطبيعة الاجتماعية للغاب[1] نعم قد يكون في هذا تمثيل لصور العبث الطفولي، في صياغة ما لا يُعرف من الإنجازات الشخصية، أما اللغة، الفصحى منها بخاصة، فإنها بعيدة جداً من الفردية المطلقة، ولا تعيش إلا في بيئة جماعية . ولذلك تتسم بالمحافظة والوحدة والمعيارية.

إن نسبة العمل الصوتي إلى الفرد، دون ضوابط وقوانين ووسائل محددة للإجزاء والتنفيذ، تعني توزع النشاط اللغوي تبعاً للحاجة الشخصية والميول الفردية والقدرات الخاصة. فإذا الكلام بلا نظام ولا أحكام، وإذا اللغة مشقة متفرقة، لا تنقل فكراً أو شعوراً أو تجربة، ولا تصل ما بين الناس، فتفقد شخصيتها وخصائصها والغايات التي ولدت فيها في الحياة. فإن أريد لهذه النسبة أن تفسر ظواهر اللغة كان لابد لها من ربط بمجتمع ينظم ويقنن، ووسائل تحقق وتنفذ.

والراجح أن هذه النظرية تظن العامل عنصراً مادياً مؤثراً، وينتج الأحداث والأصوات ولذا تنسب الإعراب إلى الفرد، يكيّفه بجهاز النطق ويصدره مع الكلام. والحق أن العوامل في كثير من العلوم الطبيعية ليست كلها مؤثرات، وإنما غالبيتها عناصر تصحب الظواهر وترافق حدوثها، كشروط لا كأسباب وعلل. هذا في العلوم الطبيعية المادية. فما قولك في العلوم الإنسانية، واللغة منها بخاصة؟.

٧. النظرية الإلهية :

يرى بعض العلماء أن اللغة العربية توقيف من الله. سبحانه. علّم أبا البشر آدم. عليه السلام. من أصولها ما يحتاج إليه آنذاك، ثم علم من أنبياء العرب ما شاء حتى ختم ذلك بما أتاه محمداً. ﷺ تماماً على ما أحسنه من اللغة المتقدمة[2]. وكأن هذا المذهب اللغوي منافس لماولدته توجهات الاعتزال، من تحكيم واسع للعقل و الإنسان، في قضايا اللغة ومسائلها المتعددة. وقد استمر له سلطان على بعض العلماء والمفكرين، حتى إذا شب المذهب الظاهري في الأندلس، وانتشرت آثاره في العلوم الإسلامية، وجد له منفذاً على يد ابن مضاء القرطبي في موضوع ظواهر الإعراب، وصار له نظرية تناسب مشربه في التوقيف والجبر والانقياد، إذ لا فاعل عند أهل الحق إلا الله.

(١) الصاحبي ص ٧ ـ ٨.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٢١. وانظر اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ١٨٩ ـ ١٩٠ وفي أصول اللغة والنحو ص ١٢٨.

سبحانه. وفعل جميع المخلوقات هو فعله.

فهذه الأصوات الإعرابية ليست لعامل لفظي أو معنوي، وليس المتكلم هو صاحبها كما ادعت المعتزلة. بل هي، في مذهب أهل الحق، من فعل الله، تعالى. وإنما تُنسب إلى الإنسان مجازاً، كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية[1]. فالله، عز وجل، هو الذي هيأ للمتكلم إظهارها والنطق بها، ووجهه إلى تحقيقها وتنفيذ صورها في الكلام. فالعمليات اللغوية في الإعراب تنسب إلى الله، سبحانه. ولذا أسمينا هذه النظرية إلهية[2].

وبناء على هذا، استطاع ابن مضاء أن ينكر ضروب العوامل، ويجرد الكلام من آثارها والاختلافات التي تكاثرت مع الأيام، ويضع مصطلحاته جديدة تناسب مذهبه، هي: التعليق والمتعلَّق والمتعلَّق به[3] وكانت هذه تستخدم لدى النحاة، كما قال، في أشباه الجمل وارتباطها بالأحداث، فنقلها إلى ميادين الأصوات الإعرابية كلها، وحاول تطبيقها في نماذج من التراكيب، ولا سيما التنازع والاشتغال.

وإذا اسقطنا على هذه النظرية أسلوب أصحابها الظاهري، ونسبنا إلى الله، تعالى، العمل الإعرابي، ترتب على ذلك[4] أن تكون قوانين الإعراب ونماذجه في القبائل كلها واحدة، وتعذر على العرب أن يصدر عنه ما يخالف أخاه في لهجة أو لهيجة. غير أننا نرى في قواعد الكلام وأمثلته صوراً مختلفة، بين قيس وتميم والحجازيين وهذيل وطيّئ وأزد شنوءة وبلحارث... حتى في تلاوة القرآن الكريم ورواية الشعر.

ثم إذا سلمنا جدلاً بما تقترحه هذه النظرية وجب علينا أن ندع البحث في الأسباب والعلل، للظواهر النحوية خاصة واللغوية عامة، بل انسحب ذلك أيضاً إلى جميع العلوم الطبيعية والاجتماعيةوالإنسانية، لأن السبب الأول في ظواهر هذا كله، بلا شك، هو الله، عز وجل. والنتيجة الظاهرية إذاً هي الانصراف عن دراسة العوامل القريبة والبعيدة، لأنها تعود في النهاية إلى هذه الحقيقة الثابتة الموحدة بين جميع ما في الوجود، من كائنات وحوادث وأعمال. وما دامت قد عُرفت وتحققت فلا جدوى من البحث والمتابعة والاستقصاء.

(١) الرد على النحاة ص ٧٧ و ١٠٦. وزعم بعض المعاصرين أن العامل عند ابن مضاء، هو الإنسان

(٢) رأى أحد المعاصرين أن تسمى نوظيفية وما ذهبنا إليه أقرب إلى تفكير ابن مضاء، وتعبيره.

(٣) الرد على النحاة ص ٩٦، ١٠٢. وعندي أنه استقاها من شيخ الأشعرية في النحو والبلاغة عبدالقاهر الجرجاني.

(٤) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٥١

نعم إن الله ـ تعالى ـ هو الذي خلق كل شيء بقدر، ووضع له نواميس دقيقة متواصلة متعاونة، فإذا قام الإنسان بعمل أ فكر أو شعور أو خيال فإنما يسير في هذه السبيل الإلهية، ويحقق قوانينها وما رسمته من حقائق وظواهر وتجارب. بيد أن الله ـ سبحانه وتعالى ـ قد جعل بينه وبين الوقائع لكل شيء سبباً. ولابد للمرء ، إذا أراد تحقيق إنسانيته، أن يتابع البحث والاستقراء والتجريب والافتراض والاختبار، حتى يصل إلى شيء قريب من الصواب في فهم الوجود، والتمكن من استغلاله ، وتسخيره للعمل الكريم وعبادة الله الحق.

ولهذا وغيره ذهبت مقولة ابن مضاء جفاء، وطويت في مسارب الزمن، ولم تجد لها في المصادر النحوية من يتقبلها أو يدعو لها قط[1]، بل إن صاحبها نفسه كان قد وعد ببسطها وتحقيق أبعادها في كتاب، ولم يستطع أن يفعل ذلك، ليقدم شيئاً ذا بال يستحق الحياة والخلود.

٨ ـ النظرية الاجتماعية :

كانت الدراسة اللغوية في أوربة، حتى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، تتفرغ للمنهج التاريخي والمنهج المقارن، وتغفل واقع اللغة كما هو في حياة الأمم. حتى إذا أطل القرن العشرون وانبثقت النزعات القومية، وسيطرت الدراسات الاجتماعية على كثير من العلوم، أصبحت تقودها تبعاً لمقاصدها، وتزودها بالمناهج والأساليب والأهداف .

ومن ثم نشأت الفلسفة البنويّة وتسربت إلى التفكير العلمي، فكان لها في اللغة نصيب موفور، تطور مع الأيام واتخذ أشكالاً متوالية من وصف مجرد يستبعد كل تعليل، إلى نزعة وظيفية تعوّل على ظروف المقال والسياق، فاتجاه تحويلي يرى أن اللغة الناجزة مستويان: خارجي سطحي هو المبنى، وداخلي عميق هو المعنى. فالاهتمام ينصب على دراسة العلاقة بين هذين المستويين وبين النظام الأساسي لقوانين العميق منهما، قبل تحوله إلى مبنى خارجي. وقد صدر عن هذا ميلاد في التعبير يمثل بنيتين أيضاً، هما البنية الظاهرة والبنية المقدرة[2].

والناظم لهذه الأشكال المتعددة هو النظرة البنُويّة[3] إلى اللغة . فاللغة ـ كما ترى ـ ظاهرة اجتماعية [4] يؤسسها المجتمع للرمز إلى عناصر معيشته وطرق سلوكه وتفكيره وأحاسيسه،

(١) انظر اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ١٨٩ ـ ١٩٠ وإحياء النحو ص ٥٠.
(٢) البنيوية ص ٧١ ـ ٨٠ و ٩٤ ـ ١٠٠ والنحو الوصفي ص ١٩ ـ ٢٤ وقواعد تحويلية ص ٢١ ـ ٢٤.
(٣) البنيوية ص ١ ـ ١٠ ـ ١١٤.
(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٨ و ٣٣٧.

ويجدد أساليبها وطرق استعمالها. والبحث فيها إذاً يجب أن يكون بدراسة لغة ما في بيئة زمان محددين، بعيداً عن التصورات السابقة والتوجهات الذهنية أو الفلسفية.

وقد كان الاتجاه الوصيفي - وهو جدّ السلالة البنَوية - أكثر إصراراً على هذه الواجبات، وأبعد في الإجراء لها والتنفيذ، وأشد تعصباً لحرماتها والالتزام بمقدساتها. وهو - فيما أرى - منهج بدائي يمثل طفولة البحث العلمي، ولابد أن تتلوه مناهج أوسع أفقاً وأدق نظراً وأوفى اهتماماً، شأن ما جرى في الدراسات العربية الباكرة، أيام الإمام علي رضي الله عنه، ثم ما تلا ذلك من تفصيل وتفسير وتعليل. والإعاش الدرس اللغوي في خطورات طفولية وقوقعة سطحية، وغابت عنه عوالم بعيدة الأطراف من المظاهر اللغوية.

وقد تسنّى لبعض أبناء العربية أن يدرسوا علم اللغة، في أوروبة منذ عشرات السنوات، ويعاصروا أوج الاتجاه الوصفي هناك، فكان أن تتلمذوا له وتشبعوا به، وطاب لهم أن يسقطوه على اللغة العربية، ويفسروا به ظواهرها وقوانينها والأشكال والأنماط والتراكيب والدلالات[1] وفي خلال ذلك عرضوا للعمل الإعرابي[2]. فرأوا أن فكرة العامل في الدرس اللغوي خرافة يجب إسقاطها، ليكون للإعراب تفسير صادر عن اجتماعية اللغة.

فالحقيقة - كما يرون - أن اللغة منظومة متكاملة من الأجهزة، تتألف عناصرها من أساليب عرفية، تتعاون لبيان المعاني الوظيفية للغة. فإذا رُفع الفاعل في العربية، ونصب المفعول وجر المضاف، فلأن العرف الاجتماعي هو الذي ربط بين هذه الوظائف وصور إعرابها[3]. وعلى هذا فإن المجتمع هو البديل من العامل، وهو الذي يقوم بالعمل الإعرابي، ويقف وراء هذه الصور المتغيرة للدلالة على وظائف التركيب، وإن العرف اللغوي المرتبط بالمعاني الوظيفية يحقق الأشكال الصوتية الدالة عليها، دون تدخل من لفظ أو إرادة أو سلطان خارجي.

وقد كان لهذه النظرية أيضاً بعض أصداء في كتب المتقدمين، كقول الفراء(٤): والعرب تنصب بالذم والمدح، وأما نصبهم «بعوضةً» فيكون من ثلاثة أوجه، وهم يوقعون «سَفَهَ» على نفسه» وهو معرفة، وربما رفعوا «النازلون» و«الطيبون» وربما نصبوهما على المدح، ويقولون: عندي

(١) أبحاث في اللغة العربية ص ٩

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٨٤ - ١٨٩ وفي النحو العربي قواعد وتطبيق ص ١٠ والمفتاح لتعريب النحو ص ٢١٨ ودراسات في الإعراب ص ٣٩.

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٥١ - ٥٢ وأصول التحول العربي ص ٢٧٦

(٤) معاني القرآن ١ / ١٦ و ٢١ و ٧٩ و ١٠٤ و ١٣٠ و ١٦٨ و ٢٨٢

عشرون صالحون، فيرفعون، ويقولون: عندي عشرون جياداً، فينصبون. ومن العرب من يرفع ما تقدم في «إلاّ»، وبعض بني أسد وقُضاعة إذا كانت «غير» في معنى «إلاّ» نصبوها، تمّ الكلام قبلها أو لم يتمّ.

إن هذه النظرية الاجتماعية تفيد البحث كثيراً، حين يتعرض لتطور اللغة، ويتتبع التغيرات الطارئة عليها في البيئات المختلفة و الأزمان المتوالية. فهي تفسر جانباً كبيراً من اللهجات المحلية والعامية، وتبين أثر الأعراف في تكوينها وتشكيل قوانينها وضوابطها وصورها. غير أنها تقف عاجزة عن تناول العربية الفصحى وسبر أغوارها، لأنها تناقض بفهمها الاجتماعي المتطور ثباتَ القوانين والضوابط والصور الخالدة، مع اختلاف الأصقاع والعصور، وإن كانت تناسب ما انبثقت عنه في تاريخ الدرس اللغوي الأعجمي.

إنها تعتمد العرف الاجتماعي مرتبطاً بالزمان والمكان، وتنسى ماله من أسباب مادية ومعنوية، وعوامل مختلفة، تؤثر فيه وتوجهه وتغير كثيراً من واقعه وأحكامه. ولكي يُفهم هذا العرف فهماً جيداً، لابد من دراسة تلك الأسباب والعوامل. واستقراء آثارها ونتائجها في ميادين الحياة الاجتماعية، واللغةُ عنصر أساسي في تلك الحياة.

ثم ما هو العرف اللغوي هنا؟ إنه ظاهرة الإعراب، وصوره المختلفة من رفع ونصب وجر وجزم، والقانون الذي يضبط هذه الصور وينظم مواقعها ودلالاتها. فإذا فسرنا الإعراب بالعرف كنا كمن يفسر الشيء بنفسه، ولا يقدم شيئاً ذا قيمة للعلم والبحث العلمي. إن العرف الاجتماعي هو مناط كل مظاهر المجتمع، من سياسة واقتصاد وعمل وتربية ولغة. فاعتماده في هذا المجال، لتفسير العمل الإعرابي، سد لأبواب البحث وقطع لسبل التفكير والدراسة، وتعطيل للإنتاج العلمي الايجابي، شأن ما رأينا من آثار النظرية الإلهية.

القانون العرفي يوجه الأحداث والأحوال، وينتظم أشكالها وصورها المختلفة، إلا أنه لا يولّد تلك الأحداث والأحوال والأشكال والصور، ولا ينتجها دون عوامل تساعد وتعين وتحقق فالقانون إذاً يفرض الإعراب، فيتحقق في التعبير عمل إعرابي. أما الدرس النحوي فقد تجاوز ضبط القوانين وصور تحققها منذ ألف وثلاثمائة سنة، ولسنا مضطرين أن نتجاهل ما مضى، ليعيد التاريخ نفسه، ونسترجع المراحل كلها، ونقف عند أوائلها في تفسير ظاهرة الإعراب

الصوتي.

وختاماً لهذا العرض المفصل وما يليه من تحليل وتقويم، نرى ما استعت به النظريات المطروحة من قصور، في حل مشكلة العمل الإعرابي. وأنت إذا أسقطة النظرية الصوتية للخطأ الذي بُنيت عليه في قول من نسبت إليه، والنظريةَ الخلافية لبعدها عن واقع العربية وإجماع النحاة، تحصل لديك ست محاولات عجزت كل منها عن استيعاب ظاهرة الإعراب. ولو جمعتَ بينها في أسلوب تكاملي كان لك أن تقول: إن الله ـ عز وجل ـ هيأ للمجتمع العربي تأصيل قواعد الإعراب ودلالاته، وللإنسان في ذلك المجتمع قدرة على استيعاب ما أُصل وإنجازه، فكان المعاني النحوية توجهه، والقرائن التعبيرية تمده بالوسائل والأدوات، وتحدد صور الإعراب لتشبثها بما يتم معناها ويحقق الضوابط والقوانين. فإذا هو، متكلماً أو كاتباً أو قارئاً، يقوم بتنفيذ تلك الأصول والواجبات.

بيد أن هذا افتراض يشبه الحلول التوفيقية الهشة، أكثر مما يعتمد الحكم الجذري الوافي السديد، ولا يعفينا من إعادة النظر في المشكلة، لوضع نظرية واعية متميزة، تعالج واقع العمل الإعرابي، بفهم لجميع مظاهره وما تتسم به العربية، من ازدواجية في تحكيم المبنى والمعنى، وتقدم حلاً بعيداً من التحكم والنظرات الجزئية القاصرة، فإلى فرصة قريبة تسمح بذلك، إن شاء الله.

فهرس المصادر والمراجع

آداب المعلمين ..... ابن سحنون ..... تونس ... ١٩٣١

أبحاث في اللغة العربية ..... داود عبده ..... بيروت ... ١٩٧٣

إحياء النحو ..... إبراهيم مصطفى ..... القاهرة ... ١٩٢٧

أسرار العربية ..... أبو البركات الأنباري ..... دمشق ... ١٩٥٧

أسرار النحو ..... ابن كمال باشا ..... عمان .... دار الفكر

الأشباه والنظائر في النحو .... جلال الدين السيوطي ..... حيدر أباد

أصول النحو العربي ..... محمد عيد ..... القاهرة ... ١٩٧٣

إعراب القرآن ..... أبو جعفر النحاس ..... بغداد ١٩٧٧

الإكليل ..... الحسن بن أحمد الهمداني

الأمالي ..... القالي ..... القاهرة ... ١٩٥٣

أمالي الزجاجي ..... عبدالرحمن الزجاجي ..... القاهرة ... ١٩٧٧

الإمتاع والمؤانسة ..... أبو حيان التوحيدي ..... بيروت ... ١٩٥٣

أمثال العرب ..... المفضل الضبي ..... القاهرة ... ١٩٠٩

إنباه الرواة علي أنباه النحاة ... جمال الدين القفطي ..... القاهرة ... ١٣٦٩

الإنصاف في مسائل الخلاف ... أبوالبركان الأنباري ..... القاهرة ... ١٣٤٥

الإيضاح في علل النحو ..... أبوالقاسم الزجاجي ..... القاهرة ... ١٩٥٩

إيضاح الوقف والابتداء ..... أبوبكر بن الأنباري ..... دمشق ... ١٩٧٠

بغية الوعاة ..... السيوطي ..... القاهرة ... ١٩٦٤

البنوية ..... محمد حناش ..... الدار البيضاء ١٩٨٠

التبيين عن مذاهب النحويين ... العكبري ..... بيروت ... ١٩٨٦

التسهيل ..... ابن مالك ..... القاهرة ... ١٩٦٧

تنبية الألباب على فضائل الإعراب أبوبكر الشنتريني ..... القاهرة مطبعة المدني

تنوير المقباس من تفسير ابن عباس الفيروز أبادي ..... القاهرة ... ١٩٧١

التوضيح على التصريح ..... خالد الأزهري ..... القاهرة ... ١٣٧٤
جامع البيان في تفسير القرآن .. الطبري ..... القاهرة ... ١٩٦٨
الجمل في النحو ..... الخليل بن أحمد ..... بيروت ١٩٨٤
حاشية الشيخ يس على التوضيح الشيخ يس ..... القاهرة ... ١٣٧٤
حاشية الصبان على شرح الأشموني محمد بن علي الصبان ..... القاهرة ١٩٤٧
الحجة في علل القراءات ..... أبوعلي الفارسي ..... مخطوط تحت رقم ٣٥٧٠ في مكتبة البلدية الإسكندرية
خزانة الأدب ..... البغدادي ..... القاهرة ... ١٢٩٩
الخصائص في النحو ..... ابن جني ..... القاهرة ... ١٩٥٦
دراسات في الإعراب ..... عبدالهادي الفضلي ..... جدة ١٤٠٥
دراسات في تاريخ الخط العربي . صلاح الدين المنجد ..... بيروت ١٩٧٢
دلائل الإعجاز ..... عبدالقاهر الجرجاني ..... دمشق ... ١٩٨٣
الرد على النحاة ..... ابن مضاء القرطبي ..... القاهرة ... ١٩٧٩
شرح الأشموني ..... الأشموني ..... القاهرة ... ١٣٥٨
شرح الحماسة ..... المرزوقي ..... القاهرة ... ١٩٧٢
شرح القصائد التسع ..... أبو جعفر النحاس ..... بغداد ١٩٧٣
شرح قواعد الإعراب ..... محيي الدين الكافيجي ..... دمشق ١٩٨٨
شرح الكافية ..... الرضي الستراباذي ..... القاهرة ... ١٣٠٥
شرح المفصل ..... ابن يعيش ..... القاهرة
الصاحبي ..... ابن فارس ..... القاهرة ... ١٩٧٧
صبح الأعشى ..... القلقشندي ..... القاهرة ... ١٩٣٣
العقد الفريد ..... ابن عبدربه ..... القاهرة ... ١٩٥٦
فهارس كتاب سيبويه ..... محمد عبدالخالق عضيمة ..... القاهرة ... ١٩٧٥
في أصول اللغة والنحو ..... فؤاد حنا ترزي ..... بيروت ١٩٦٩

في النحو العربي ..... مهدي المخزومي ..... بيروت ... ١٩٦٤
قواعد تحويلية للغة العربية .... محمد علي الخولي ..... الرياض .. ١٩٨١
الكتاب ..... سيبويه ..... بولاق ١٨٩٨
كشاف اصطلاحات الفنون .... التهانوي ..... القاهرة ... ١٩٦٣
كنز العمال ..... علاء الدين الهندي البرهان فوزي . حلب ١٣٨٩
اللغة العربية معناها ومبناها ... تمام حسان ..... القاهرة ... ١٩٧٣
اللغة بين المعيارية والوصفية ... تمام حسان ..... القاهرة ... ١٩٥٨
اللغة والنحو بين القديم والحديث عباس حسن ..... القاهرة ... ١٩٦٦
المحكم في نقط المصاحف ..... أبو عمرو الداني ..... دمشق ... ١٩٦٠
مدرسة الكوفة ..... مهدي المخزومي ..... القاهرة ... ١٩٥٨
مراتب النحويين ..... أبو الطيب اللغوي ..... القاهرة ... ١٩٥٥
المستدرك على الصحيحين ..... الحاكم النيسابوري ..... بيروت
معاني القرآن ..... الفراء ..... القاهرة ... ١٩٥٥
معجم الأدباء ..... ياقوت الحموي ..... القاهرة ... ١٩٣٦
مفتاح العلوم ..... السكاكي ..... بيروت ... ١٩٨٣
المفتاح لتعريب النحو ..... محمد الكسار ..... دمشق ... ١٩٧٦
مقدمة في النحو ..... خلف الأحمر ..... دمشق ... ١٩٦١
المقرب ..... ابن عصفور ..... بغداد ١٩٧٣
المقنع ..... أبوعمرو الداني ..... دمشق ... ١٩٤٠
من أسرار اللغة ..... إبراهيم أنيس ..... القاهرة ... ١٩٧٥
المنخل في إعراب شواهد المفصل عز الدين المراغي وجلال البخاري ..... مخطوط في مكتبة حكيم أغلو برقم ٨٨٥
المورد النحوي الكبير ..... فخر الدين قباوة ..... دمشق ... ١٩٨٧
نتائج الفكر في النحو ..... أبو القاسم السهيلي ..... القاهرة ... ١٩٨٤

النحو الوافي ..... عباس حسن ..... القاهرة ... ١٩٦٠
النحو الوصفي ..... محمد صلاح الدين بكر ..... الكويت
النزعة المنطقية في النحو العربي . فتحي عبدالفتاح الدجني ..... الكويت ... ١٩٨٢
نزهة الألباء في طبقات الأدباء .. أبو البركات الأنباري ..... بغداد ١٩٥٩
نصوص نحوية ..... فخر الدين قباوة ..... حلب ١٩٧٩